٢٩٦مليون دولار تكلفة مشاريع البرنامج المرحلي ٢٠١٢-٢٠١٤م في قطاع الزراعة

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

تبلغ تكلفة البرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار ٢٠١٢-٢٠١٤م في قطاع الزراعة والذي اقر في مؤتمر المانحين لليمن بالرياض اوائل الشهر الجاري ٢٩٦ مليون دولار تشمل برنامجا للأمن الغذائي يستهدف تحسين وزيادة انتاج محاصيل الحبوب الزراعية المطرية في المرحلة الثانية برنامج لحصاد المياه في كل من صنعاء والمحويت وحجة وذمار والضالع واب بتكلفة ٣٠ مليون ريال يتكون من بناء القدرات في انتاج الحبوب وتسويقها وتعزيز دور الارشاد الزراعي وتشخيص انظمة زراعة الحبوب ودعم الاستثمار فيما بعد الحصاد.

وحسب وثائق المؤتمر وبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي يتضمن البرنامج الاستثماري الزراعي تنفيذ برنامج الامن الغذائي او ما يسمى التكنولوجيا الزراعية بتكلفة ٦٢ مليون دولار لزيادة الانتاج من خلال دعم البذور المحسنة وتحسين الانتاجية الزراعية وتقنيات الري وادارة المياه والتربة وتحسين المعدل للأراضي المروية .

وفي جانب الثروة الحيوانية يستهدف البرنامج تنفيذ مشروعين بتكلفة ١٩,٥ مليون دولار يتضمن الاول المشروع البالغ تكلفته ٤,٥ مليون دولار انشاء معامل الالبان ومشتقاتها على مستوى المديريات وانشاء سوق منظم لها مع تطوير شبكة التخزين تنظمها بفعالية من خلال جهاز بكفاءة اقتصادية ،فيما يتضمن المشروع الثاني تنمية الثروة الحيوانية ودعم مراكز الحجر وتطعيم الحيوانات من خلال تصميم وتنفيذ حملات ومراقبة الاوبئة ودعم قدرات المزارعين بالإرشاد والوقاية .

وفي مجال تقنيات الري الحديث يستهدف المشروع تعميم ونشر تقنيات الري الحديث في محافظات الحديدة وتعز ولحج وابين وشبوة وحضرموت وحجة وتركيب شبكات ري لمساحة ٦٩٥٠٠ هكتار للأراضي المروية وستكون تكلفة المشروع ١٤٦مليون دولار .

كما يتضمن البرنامج الاستثماري الزراعي اعادة تأهيل المدرجات المهجورة في المواقع المختارة لحوالي ٣٥٠٠ هكتار بتكلفة ٣٨ مليون دولار في كل من صنعاء والمحويت وحجة وذمار والضالع واب .

ويهدف البرنامج الاستثماري في القطاع الزراعي بشكل عام الى تحسين مستويات الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي وسيتم اتخاذ جملة من السياسات وبرامج العمل تتضمن التوسع في زراعة الحبوب وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية إدخال تقنيات حديثة في الزراعة المطرية تتلاءم مع الممارسات التقليدية ورفع كفاءة استخدام مياه الري، بإدخال تقنيات وأنظمة ري كفوّة وملائمة والاستمرار في إقامة الحواجز المائية، والسدود الصغيرة وحصاد مياه الأمطار وتعزيز دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي وتخفيف الفقر في المناطق الريفية وتشجيع وتطوير الحركة التعاونية الزراعية والمبادرات الخاصة في الزراعة وتعزيز دور صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في التمويل الزراعي

خطة لتشغيل خط ملاحي بين ميناءي صلالة والمكلا

■ ،،المكلا/ سبأ

بحث محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس بالمكلا مع قيادة شركة استثمارية إسبانية – عمانية مشتركة لخدمات الموانئ إمكانية تشغيل خط ملاحي بين ميناءي صلالة بسلطنة عمان الشقيقة والمكلا لشحن الحاويات.

وأشار المحافظ الديني إلى أن تشغيل هذا الخط الجديد سوف يسهم في تنشيط ميناء المكلا ويحسن من دوره التجاري والخدمي، موجهاً الجهات المختصة في ميناء المكلا بتقديم المزيد من التسهيلات للشركة بما يمكنها من التسريع في تشغيل هذا الخط الملاحي الذي سيساعد على خدمة الواردات والصادرات في الميناء وتقديم خدمات متميزة للقطاع التجاري والاستثماري.

حضر اللقاء المدير العام لإدارة جمرك المكلا خالد بكير.

من جانب آخر عقد أمس بمقر غرفة تجارة وصناعة حضرموت لقاء بين رجال الأعمال والمستثمرين المحليين مع قيادة الشركة العمانية – الإسبانية المشتركة.

وتم خلال اللقاء مناقشة العديد من القضايا والخدمات التي ستقدمها الشركة في عملية شحن الحاويات من ميناء صلالة إلى ميناء المكلا.

انخفاض رأس المال الاستثماري المسجل في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٥٣٪

■ ،،كتب / علي البشيري

شهد رأس المال الاستثماري المسجل بالهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الثاني من العام الجاري تراجعاً بنسبة ٥٣٪ مقارنة بالرأس المال الاستثماري في الربع الثاني من العام الماضي .

وبينت معلومات حديثة حصلت عليها (الثورة) أن رأس المال الاستثماري تراجع إلى ٤ مليارات و٧٢٢ مليون ريال مقابل ٨ مليارات و٨٧٣ مليون ريال خلال نفس الفترة .

وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال الفترة " ابريل – يونيو ٢٠١٢م " نحو ٢٥ مشروعاً استثمارياً بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات مقارنة بـ٢٤ مشروعا خلال نفس الفترة من العام الماضي .

وكان رأس المال الاستثماري المسجل بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها ومكاتبها بالمحافظات ارتفع خلال عام ٢٠١١م إلى ١٨١ مليارا و٦١٢ مليون ريال مقابل ١٢٩ مليارا و٨٠٣ مليون ريال في عام ٢٠١٠م وبزيادة تبلغ ٥١ مليارا و٨١٠ ملايين ريال .

فتح موسم اصطياد الحبار في البحر العربي من المياه اليمنية

■ ،،صنعاء/سبأ

أعلنت وزارة الثروة السمكية عن فتح منطقة الاصطياد في البحر العربي من المياه البحرية للجمهورية اليمنية الواقعة من بئر علي حتى رأس ضربة علي شرقاً أمام قوارب الصيد الساحلي. كما أقرت فتح موسم اصطياد الحبار أمام الصيد التقليدي في منطقة البحر العربي من المياه البحرية للجمهورية اليمنية. وحدد القرار الذي حصلت وكالة الأنباء اليمنية على نسخة منه فتح منطقة الاصطياد خلال الفترة ٢٠ سبتمبر الحالي وحتى ٢٠ ديسمبر القادم. وأقرت الوزارة منع الصيادين من استخدام معدات الاصطياد "السخاوي" المخصصة لاصطياد الحبار.. مؤكدة أنه سيتم معاقبة كل من يخالف ذلك بالعقوبات المحددة قانوناً.

الكهرباء تصادق على عقود شراء ١٣٤ ميجاوات لتغطية احتياجات عدد من المحافظات

■ صنعاء/سبأ

تم أمس بوزارة الكهرباء والطاقة التوقيع والمصادقة على اتفاقية شراء ١٣٤ ميجاوات لتغطية احتياجات محافظات لحج ومأرب والجوف وعدد من مديريات محافظتي حضرموت وشبوة.

وبحسب العقود فإن سعر الكيلو وات الواحد يبلغ ٣,٥ ريال مقارنة بـ ١٢ ريال للكيلو وات الواحد في السابق.

وعقب توقيع الاتفاقية من قبل محافظ لحج أحمد عبدالله المجيدي، ومحافظ مارب سلطان العرادة، ومدير شركة السعدي للتجارة عبدالمجيد السعدي، صادق وزير الكهرباء الدكتور صالح سميع على عقود الاتفاقيات.

وتستفيد من الطاقة المشتراة محافظات ومديريات (مارب، لحج، عتق، بدره، الريده، الغيضة، يافع، لودر منوره، الديس الشرقية، فوه، الحد، قشن، سيحوت، بيحان، الجوف).

وأوضح وزير الكهرباء أن الحكومة بفعل الأوضاع السياسية الراهنة مضطرة لشراء الطاقة من القطاع الخاص رغم أنها تكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة.

وأضاف:" لكن ما جرى من تجديد لعقود شراء الطاقة يندرج تحت حكم الضرورة الملحة".

وأكد الدكتور سميع أن الوزارة ستعمل على التخلص من شراء الطاقة خلال مدة ستة أشهر عبر شراء مولدات كهربائية وبدائل أخرى منها تنفيذ عمليات صيانة للمولدات الكهربائية، مؤكدا أن الحكومة تولي اهتماماً كبيراً لتوفير الكهرباء لمحافظتي عدن والحديدة وأصبحت المشكلة قريبة من الحل.

وأشار إلى أن الوزارة والمؤسسة العامة للكهرباء لم تتدخل في التفاوض مع الشركات المزودة للطاقة بل تركت الأمر للسلطة المحلية في محافظتي لحج مارب وأن دور الوزارة والمؤسسة بعد ذلك كما جرى اليوم هو استكمال الإجراءات الفنية الخاصة بالعقود ومن ثم المصادقة عليها، مشدداً على ضرورة العمل على ترشيد استهلاك الوقود ووضع نظام محاسبي دقيق يضمن عدم التلاعب بالوقود.

من جانبه قال محافظ مارب سلطان العرادة إن الوضع الراهن المتدهور لخدمات الكهرباء في اليمن ناجم عن سوء التخطيط والارتجال في تنفيذ المشاريع خلال الفترة الماضية وان على الجميع العمل بكل إخلاص من اجل معالجة مشكلة عجز الطاقة في اليمن وان لا مجال للمزايدة بين الأطراف المختلفة.

فيما حمل محافظ لحج أحمد عبدالله المجيدي فرع مؤسسة الكهرباء في المحافظة مسئولية تدني خدمة الطاقة "بسبب أداء إداراتها السيئة" على حد وصفه..

ولفت إلى أن محافظة لحج كانت تشتري ٣٠ ميجاوات من الطاقة لكن اتضح بعد ذلك انه لا يشغل منها سوى١٠ ميجاوات، وتستهلك في اليوم ١٢٠ ألف لتر من الوقود فيما يتم شراء الكيلو وات الواحد بمبلغ ١٢ ريالاً.

وأكد المجيدي على ضرورة الاستمرار في عمليات الصيانة للشبكات والمحولات حتى يتم ضمان استمرار الاستفادة من الطاقة المشتراة الجديدة ما لم فإن العجز والمشكلة ستعود قريباً.

محافظ شبوة يتفقد أوضاع ونشاط كلية النفط ومكتب التربية بالمحافظة

■ شبوة /سبأ

تفقد محافظ محافظة شبوة أحمد علي باحاج أمس ومعه أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشلة ناصر كلية النفط والمعادن بالمحافظة، واطلع على سير امتحانات القبول لتخصص النفط والغاز بالكلية للعام الجامعي الجديد ٢٠١٢ / ٢٠١٣م، والتي يتقدم لها أكثر من ألف طالب من خريجي الثانوية العامة من معظم محافظات الجمهورية.

كما تفقدا عدد من المنشآت التابعة للكلية واستمعا من عمادة الكلية والهيئة التعليمية فيها إلى شرح عن أبرز ملامح التطور الذي شهدته الكلية منذ إنشائها في العام ١٩٩٦م حتى الآن وأبرز الهموم والمشاكل التي تواجه التحصيل العلمي الأكاديمي فيها.

وخلال الزيارة أشار المحافظ باحاج إلى أهمية هذا الصرح العلمي النوعي الهام في حياة المحافظة والوطن ككل، مؤكدا ضرورة تضافر جهود الجميع من أجل الارتقاء بأوضاع ونشاط الكلية نحو الأمام وبما يمكنها من الاضطلاع بدورها المنشود في عملية التنمية البشرية لأبناء الوطن الذين سيتولون مهمة ومسئولية صنع اليمن الجديد والنهوض به نحو آفاق مشرقة من التطور والنماء.

ووجه عمادة الكلية والمختصين فيها برفع تقرير متكامل لقيادة المحافظة عن أبرز ما تواجهه الكلية من مشاكل وصعوبات ومقترحات حلها ومعالجتها ليتسنى لقيادة المحافظة المتابعة والتنسيق مع الجهات المركزية المختصة من أجل إيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها.

من جهة ثانية التقى محافظ المحافظة أحمد باحاج وأمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشلة قيادة مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، وناقش معهم جملة من القضايا المتصلة بعمل ونشاط المكتب وسبل الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية بالمحافظة نحو الأفضل أوضح المحافظ باحاج أن أوضاع التربية والتعليم بالمحافظة ستكون في أولويات اهتمام قيادة المحافظة خلال الفترة القادمة نظرا لما يمثله قطاع التربية والتعليم من أهمية كبيرة في حياة الشعوب والأمم وتطورها، مؤكدا استعداد قيادة المحافظة للمساهمة الفاعلة في تقديم الدعم والمساعدة لهذا القطاع وبما يمكنه من الاضطلاع بدور فاعل في هذا الاتجاه.

ووجه المحافظ مدراء الإدارات العامة بمكتب التربية والتعليم بتحديد أبرز ما تواجهه كل منها من هموم ومشاكل ومقترحات المعالجة لها على أن تتم المناقشة المستفيضة لذلك يوم الأربعاء القادم من اجل تحديد المعالجات والحلول المناسبة لها ومتابعة التنفيذ لها مع الجهات المركزية المختصة.

١٣,٠٥٨ مليار ريال إيرادات الرسوم الجمركية لمنفذ الطول

■ ،،حجة/ سبأ

بلغت الإيرادات الجمركية من الرسوم والعائدات الضريبية المحصلة بمنفذ الطوال البري خلال الفترة يناير – أغسطس من العام الجاري ١٣ ملياراً و٥٨ مليوناً و٥١٨ ألف ريال مقابل ٩ مليارات و٥٦٠ مليوناً و٩٩٢ ألف ريال لنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م، بنسبة زيادة بلغت ٣٧ ٪.

وذكر التقرير المقدم إلى الاجتماع الموسع الذي عقد أمس بمدينة حرض برئاسة وكيل محافظة حجة حميد العبيدي أن إجمالي عدد السيارات الوافدة خلال نفس الفترة بغرض الزيارة أو السياحة والاستثمار بلغ أكثر من ١٣١ ألف سيارة ، كما ارتفع إجمالي عدد الوافدين من المغتربين والأشقاء العرب خلال تلك الفترة إلى نحو ٨٦٩ ألفاً و٣٤ وافدا.

وناقش الاجتماع الذي ضم مدير عام الجمرك عبدالملك غثيم ومدراء الوحدات الجمركية والجهات ذات العلاقة العديد من المهام والاختصاصات وتقييم الجهود التي تبذل من قبل جميع العاملين بالمنفذ في سبيل الارتقاء بمستوى الخدمات وتطوير نوعيتها بما يمهد سبل التواصل بين اليمن والأشقاء في دول الجوار.

بحث التعاون السمكي بين اليمن واسبانيا

■ ،،صنعاء/ سبأ

بحث وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري أمس مع سفير مملكة أسبانيا بصنعاء خافيير هرغيتا، مجالات التعاون بين البلدين في القطاع السمكي وسبل تعزيزها وتطويرها .

وفي اللقاء أكد المهندس السقطري ضرورة استكمال إجراءات توقيع مذكرة التفاهم بين اليمن وأسبانيا الهادفة إلى تطوير البنية التحتية في مجال الاصطياد السمكي وتفعيل التدريب والتأهيل ومساعدة مركز أبحاث علوم البحار في تطوير برامجه البحثية.

وأشار إلى الصعوبات التي تواجه القطاع السمكي في اليمن والمتمثلة في عدم تحديد المخزون السمكي في المياه الإقليمية اليمنية.. مؤكدا أهمية الاستفادة من الخبرات الأسبانية المتقدمة في هذا المجال.

ورحب وزير الثروة السمكية بالاستثمارات الاسبانية في مجال الثروة السمكية والاستزراع السمكي في ظل فرص ومزايا الاستثمار التي تتمتع بها اليمن خاصة في هذا القطاع الذي يعد من المصادر الهامة للدخل القومي وأحد أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد اليمني.

من جانبه أكد السفير الاسباني استعداد بلاده للتعاون مع الوزارة والعمل على تطوير البنية التحتية للقطاع السمكي.. لافتا إلى أن اليمن يمتلك ثروة سمكية نادرة وذات جودة عالمية.

حضر اللقاء وكيل الوزارة عبدالله باسنبل، ووكيل الوزارة لقطاع خدمات الإنتاج والتسويق غازي لحمر.

مناقشة الوضع المائي والبيئي بمحافظة ريمة

■ ،، ريمة/سبأ

ناقش لقاء ضم وزير المياه والبيئة عبده رزاز ومحافظ محافظة ريمة علي الخظمي أمس الوضع المائي والبيئي بريمة وما تعانيه المحافظة من شحة في مصادر المياه الصالحة للشرب.

وأكد اللقاء ضرورة تبني استراتيجية عاجلة تتضمن توفير مشاريع مياه للشرب بمراكز مديريات المحافظة، إلى جانب حل الإشكاليات العالقة بمشروع مياه الجبين عاصمة المحافظة والعمل على وضع الحلول المناسبة وتشغيله مع استكمال محطة المعالجة للصرف الصحي، وكذا تنفيذ مشاريع إنمائية وخدمية، خاصةً في مجالي المياه والبيئة وبما يضمن استدامة التنمية بالمحافظة باعتبارها ناشئة وتفتقر لأهم المتطلبات الخدمية الأساسية.

كما جرى في اللقاء مناقشة الوضع البيئي بالمحافظة ومكافحة التصحر في المناطق الزراعية والخضراء والحفاظ على الأشجار النادرة التي تحتضنها المحافظة.

مشروع إقليمي للمحافظة على النظام البيئي في البحر الأحمر وخليج عدن

■ ،، جدة/سبأ

يناقش البنك الدولي مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن الجوانب المتعلقة بالمشروع الإقليمي للإدارة الاستراتيجية لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن، الذي ستنفذه الهيئة بالتعاون مع البنك الدولي ودعم من مرفق البيئة العالمي (GEF).

وأوضح الأمين العام للهيئة الدكتور زياد ابو غرارة أن المشروع الإقليمي سيسهم في دعم جهود الدول الأعضاء بالهيئة للمحافظة على التنوع البيولوجي وتحقيق مبدأ الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية من خلال تحسين إدارة شبكة المحميات البحرية في الإقليم وإدارة مصائد الثروة السمكية والرصد والتقييم البيئي للبحار والسواحل، كما يعزز المشروع من المشاركة الإيجابية للمجتمعات الساحلية في صون الموارد البحرية والتنمية المستدامة من خلال تنفيذ أنشطة نموذجية على أرض الواقع بالدول.

وبين أن المشروع سيعمل على تعزيز تبني منهج "الإدارة المستند على النظم البيئية"، حيث يعتمد هذا المنهج على عدة أدوات أهمها تحقيق وظائف المحميات البحرية للمحافظة على مواطن التكاثر والتغذية المهمة للأسماك والتنوع البيولوجي في البحار، وتعزيز مبدأ المناطق المدارة بيئياً، ودور المجتمعات الساحلية من خلال مبدأ التحفيز وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد البحرية، وتطوير أنظمة الرصد البيئي على مستوى الإقليم.

الجدير بالذكر أن الهيئة تتخذ من مدينة جدة مقراً لها وتضم في عضويتها الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن وهي (المملكة العربية السعودية، والأردن، ومصر، والسودان، وجيبوتي، واليمن، والصومال)، وتهدف إلى المحافظة على البيئة البحرية بدول الإقليم والمساهمة في تقديم كل ما من شأنه رفع مستوى الإدارة البيئية بالدول الأعضاء.

٤٢,٨ مليون ريال الإيرادات الزكوية بالمحافظة

١,٦ مليار ريال البرنامج الاستثماري لساحل حضرموت في ٢٠١٢م

■ ،،الثورة/المكلا/أحمد بن زاهر

بلغ إجمالي مشاريع البرنامج الاستثمارية للسلطة المحلية بساحل حضرموت العام الجاري ٢٠١٢م (٢٠٦) مشاريع بتكلفة إجمالية (مليار و٦٦٧ مليوناً و٣٣٨ ألف ريال).

أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ/عوض عبد السعدي مدير عام مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بساحل حضرموت مشيراً إلى أن البرنامج الاستثماري لعام ٢٠١٢م، خصص في مجال التربية والتعليم (٦٤) مشروعاً وفي قطاع الصحة والسكان (٣٧) مشروعاً والإدارة المحلية (٣٤) مشروعاً وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني مشروعين وفي مجال الأشغال العامة والطرق (٢٦) مشروعاً وفي قطاع الزراعة والري (٢٠) مشروعاً وفي مجال الشباب والرياضة (١٧) مشروعاً والمجلس المحلي ثلاثة مشاريع والتخطيط والتعاون الدولي مشروعاً واحداً والأوقاف والإرشاد مشروعاً واحداً والشئون الاجتماعية والعمل مسروعاً واحداً..؟

على صعيد آخر بلغ إجمالي الإيرادات الزكوية بمحافظة حضرموت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م، (٤٢ مليوناً و٨٧٧ ألفاً و٢٠٩ ريالات)..

ذكر ذلك لـ«الثورة» الأخ/سعيد عمر المشجري – مدير عام مكتب الواجبات الزكوية بمحافظة حضرموت، مشيراً في مستهل حديثه إلى أن المكتب وفروعه بالمديريات حقق نجاحاً في ارتفاع مؤشرات تحصيل وجباية الزكاة المستحقة على الأنشطة التجارية المختلفة ورفع مستوى الإيرادات الزكوية بالمحافظة رغم تعدد الصعوبات التي تعترض مهام التحصيل وكثافة العمل، وبجهود ذاتية وعدم توفر اعتمادات مالية وموازنات تشغيلية تساعد في تغطية نفقات والتزامات العمل، كما أنه تم مضاعفة تلك الجهود خلال شهر رمضان المنصرم بهدف تعزيز الموارد الزكوية في هذا الشهر الكريم، ويعكف المكتب حالياً على حصر المتأخرين والرافضين دفع مستحقات الدولة من الزكاة الواجبة على أنشطتهم التجارية شرعاً وقانوناً وتوجيه الفروع بمتابعة تحصيل الزكاة عليهم والرفع أولاً بأول للإدارة العامة بما تم إنجازه وتنفيذه بالتعاون مع أجهزة الضبط القضائي بمديرياتهم وفقاً والإجراءات القانونية المتبعة.. منوهاً بأنه تم صدور قرار المجلس المحلي لعام ٢٠١٢م، في دورته المنعقدة بسيئون والذي يقضي بعدم القبول بالدفع المركزي لفروع مؤسسات وشركات وبنوك القطاع الخاص العاملة بالمحافظة وإخضاعها لدفع مستحقات الدولة من الزكاة للمحافظة عن أنشطتها التجارية العاملة، واختتم تصريحه بالتأكيد على اهتمام ودعم السلطة المحلية ممثلة بالاستاذ/خالد سعيد الديني محافظ محافظة حضرموت رئيس المجلس المحلي للإدارة العامة للواجبات الزكوية لتحصيل الموارد الزكوية والموارد المالية المحلية بالمحافظة.